خدمة تمويل أجهزة نقاط البيع تحول المبيعات إلى فرص نمو بحلول مصرفية وتمويلية متكاملة تعزز توسعها

«الوطني» يواصل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ ريادته في مجال الخدمات المصرفية للأعمال من خلال تقديم منظومة متكاملة من الحلول المصرفية والتمويلية المصممة خصيصا لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحقيق نمو مستدام، انطلاقا من إيمانه بأن نجاح الأعمال لا يقاس فقط بحجم المبيعات التي تحققها، بل بقدرتها على تحويل تلك المبيعات إلى فرص جديدة للتوسع والتطوير وتعزيز القدرة التنافسية. وفي ظل الدور الحيوي الذي تؤديه الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، يواصل البنك تطوير خدماته وحلوله المبتكرة بما يواكب احتياجات هذا القطاع الحيوي ويمنح أصحاب الأعمال الأدوات اللازمة لإدارة أعمالهم بكفاءة أكبر، وتعزيز مرونتهم التشغيلية، والاستفادة من الفرص المتاحة للنمو والتوسع.

وتجسد الخدمات المصرفية للأعمال التي يوفرها «الوطني» هذه الرؤية من خلال تقديم منظومة متكاملة تجمع بين حلول المدفوعات والتمويل والخدمات المصرفية اليومية والدعم المتخصص تحت سقف واحد، بما يساعد أصحاب الأعمال على التركيز على تنمية مشاريعهم وتحقيق أهدافهم المستقبلية بثقة.

وانطلاقا من حرصه على توفير حلول تمويلية تستند إلى الأداء الحقيقي للأعمال، يقدم بنك الكويت الوطني خدمة تمويل أجهزة نقاط البيع (POS Financing)، التي تتيح للعملاء المؤهلين الحصول على تمويل يتراوح بين 10 آلاف و30 ألف دينار، استنادا إلى حجم المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع التابعة للبنك خلال الاثني عشر شهرا السابقة.

ويعكس هذا الحل مفهوما متطورا للتمويل، حيث تصبح المبيعات اليومية مؤشرا على قوة النشاط التجاري وإمكاناته المستقبلية، بما يتيح لأصحاب الأعمال الاستفادة من نجاحهم التشغيلي للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ خططهم التوسعية دون الحاجة إلى إجراءات معقدة أو حلول تمويلية تقليدية قد لا تتناسب مع طبيعة الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وللاستفادة من هذه الخدمة، يشترط أن يكون لدى العميل جهاز نقاط بيع نشط تابع لبنك الكويت الوطني وأن يكون قد حقق مبيعات لا تقل عن 50 ألف دينار عبر أجهزة نقاط البيع خلال الاثني عشر شهرا الماضية. ويتم تنفيذ طلب التمويل خلال 5 أيام عمل كحد أقصى من تاريخ استكمال المستندات وتقديم الطلب بصورة صحيحة. ويمكن الاستفادة من التمويل في تلبية العديد من الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية، بما في ذلك التوسع وافتتاح فروع جديدة، وشراء المعدات والتجهيزات، وزيادة المخزون، وتحسين إدارة التدفقات النقدية، وتغطية المصروفات التشغيلية اليومية، الأمر الذي يمنح الشركات مرونة أكبر وقدرة أعلى على الاستفادة من فرص النمو ومواكبة متطلبات السوق المتغيرة.

وإدراكا منه لاختلاف احتياجات الشركات باختلاف أحجامها ومراحل نموها، يوفر بنك الكويت الوطني من خلال الخدمات المصرفية للأعمال أربع باقات اشتراك مرنة هي: الأساسية والبرونزية والفضية والذهبية، بما يتيح لأصحاب الأعمال اختيار الباقة التي تتناسب مع حجم نشاطهم التجاري ومستوى عملياتهم واحتياجاتهم المصرفية. وتم تصميم هذه الباقات لتبسيط العمليات المصرفية اليومية وتعزيز الكفاءة التشغيلية للشركات، حيث توفر مجموعة من الخدمات والمزايا التي تتطور بالتوازي مع نمو الأعمال وتوسعها، بما يضمن حصول كل شركة على الحلول التي تتناسب مع متطلباتها الفعلية.

وتشمل الباقات مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للأعمال، من بينها أجهزة نقاط البيع، وخدمات تحويل الرواتب، والتحويلات المحلية، والبطاقات الائتمانية للشركات، والبطاقات مسبقة الدفع، إضافة إلى مزايا إضافية تختلف وفقا للباقة المختارة، بما يمنح العملاء المرونة اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تلبي احتياجاتهم التشغيلية والمالية في كل مرحلة من مراحل نمو أعمالهم. كما تتيح الباقات للعملاء الاستفادة من حلول مصرفية متطورة قابلة للتوسع، بما يواكب تطور أعمالهم ويمنحهم تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة، بدءا من الشركات الناشئة وحتى الشركات التي تشهد نموا متسارعا في عملياتها وأنشطتها.

ولا تقتصر الخدمات المصرفية للأعمال التي يقدمها «الوطني» على الحلول التمويلية والمصرفية فحسب، بل تمتد إلى توفير دعم متخصص من خلال فريق من مسؤولي ومديري العلاقات ذوي الخبرة في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والذين يمتلكون فهما عميقا لاحتياجات هذا القطاع والتحديات التي يواجهها.

ويعمل هؤلاء المتخصصون على مساعدة العملاء في تحديد الحلول والخدمات الأنسب لطبيعة أعمالهم وأهدافهم المستقبلية، بما يضمن حصولهم على تجربة مصرفية أكثر فعالية وقدرة على تلبية احتياجاتهم المتغيرة مع نمو عملياتهم وتوسعها. ويعكس هذا النهج التزام بنك الكويت الوطني بتقديم قيمة حقيقية تتجاوز الخدمات المصرفية التقليدية، من خلال بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء قائمة على الفهم العميق لاحتياجاتهم وتوفير الحلول التي تدعم نجاحهم واستدامة نموهم.

ويؤكد بنك الكويت الوطني أن استراتيجيته في قطاع الخدمات المصرفية للأعمال ترتكز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، من خلال حلول متكاملة تغطي المدفوعات والتمويل والخدمات المصرفية اليومية والاستشارات المتخصصة، بما يساعدها على تعزيز كفاءتها التشغيلية، ومواجهة التحديات المتغيرة، والاستفادة من الفرص الواعدة بثقة ومرونة.

إن كل عملية بيع لا تمثل مجرد إيراد، بل مؤشرا حقيقيا على أداء الأعمال وإمكاناتها المستقبلية، وفرصة يمكن استثمارها لتحقيق المزيد من النمو والتوسع. ومن هذا المنطلق، يتيح بنك الكويت الوطني لأصحاب الأعمال الاستفادة من أدائهم التجاري لتحويل نجاحاتهم اليومية إلى حلول تمويلية تدعم خططهم التوسعية وتواكب طموحاتهم المستقبلية. ومع خدمة تمويل أجهزة نقاط البيع من «الوطني»، يمكن للمبيعات المحققة أن تسهم في توفير التمويل اللازم للخطوات القادمة، بما يعزز قدرة الشركات على التوسع والاستثمار في فرص جديدة.

وبهذا النهج المتكامل، يواصل بنك الكويت الوطني ترسيخ دوره شريكا ماليا موثوقا للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تزويدها بالأدوات والحلول التي تساعدها على النمو المستدام وتحقيق أهدافها بثقة.

خلال النصف الأول من 2026.. وفي إطار جهوده المستمرة لتعزيز بنيته التحتية الرقمية

KIB يحقق سلسلة إنجازات رقمية في الخدمات المصرفية للأفراد

نواف الخريف

حققت الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي (KIB) سلسلة من الإنجازات الملموسة خلال النصف الأول من عام 2026، في خطوة تؤكد التزام البنك الراسخ بمواكبة التحول الرقمي وتكثيف استثماراته في تطوير بنيته التحتية، بما يعزز منظومة خدماته الموجهة للعملاء.

وتأتي هذه النجاحات ثمرة لتطبيق البنك أحدث المعايير العالمية في ابتكار المنتجات المصرفية، واستجابته السريعة لمتطلبات السوق وتطورات التكنولوجيا الناشئة، حيث أطلقت الإدارة حزمة من الخدمات الجديدة وعززت كفاءة قنواتها الرقمية، لتتيح للعملاء حلولا مالية متكاملة تتسم بالسرعة والسهولة والراحة في إدارة حساباتهم. وتترجم هذه الخطوة مكانة KIB بين المؤسسات المصرفية الرائدة في الكويت، كما تعكس حرصه المستمر على تقديم تجربة مصرفية مبتكرة تعيد تعريف مفهوم خدمة العملاء وترتقي بتطلعاتهم.

وتعقيبا على هذه الإنجازات، أكد نائب المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريف، حرص البنك على مواصلة الاستثمار في تطوير قدراته الرقمية والارتقاء بدمج الحلول التقنية ضمن بنيته التشغيلية، بما يواكب التحولات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية.

وأضاف الخريف أن تصورات العملاء، إلى جانب نتائج الدراسات التحليلية الدورية التي يجريها القطاع لواقع السوق، تشكل الركيزة الأساسية في تصميم وتطوير محافظ المنتجات والخدمات، مبينا أن البنك، ومن خلال قراءته الدقيقة لاتجاهات القطاع المصرفي ومتابعته المباشرة لاحتياجات مختلف شرائح العملاء، يستمر في ابتكار حلول نوعية تعزز القيمة المضافة للعملاء وتثري تجربتهم المصرفية الشاملة.

خلال النصف الأول من عام 2026، تضاعف عدد الحسابات المصرفية المفتوحة عبر تطبيق «KIB موبايل» مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025. كما شهدت عمليات فتح الودائع الاستثمارية المنجزة عبر التطبيق نموا بمقدار الضعف، في مؤشر يعكس الثقة المتنامية للعملاء بالحلول الرقمية التي يقدمها البنك، ويبرهن على نجاح الميزات المبتكرة التي تم إطلاقها مؤخرا.

وقد عملت الإدارة المصرفية للأفراد على تطوير البنية الرقمية للتطبيق وتوسيع نطاق خدماته المتاحة، حيث أتاحت ميزة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية مقابل ضمان نقدي، وجعلت تصفح التطبيق أوضح وأسهل على العملاء، إلى جانب تحسين وتبسيط خطوات فتح الحساب وتسجيل العملاء الجدد (Onboarding)، ناهيك عن تحديث الميزات المتاحة ضمن تطبيق «WAGE» الخاص بفئة العمال.

شهدت حركة التحويلات المالية عبر البنك تسارعا لافتا خلال هذه الفترة، إذ استأثرت خدمة «ومض» بالنصيب الأكبر بإنجاز أكثر من 660 ألف عملية، فيما سجل إجمالي عمليات «ويسترن يونيون» نحو 107 آلاف دينار كويتي، وبلغت قيمة التحويلات عبر خدمة «التحويل السريع» (Fast Transfer) 789 ألف دينار.

في إطار جهوده الرامية إلى إتاحة الخدمات المصرفية لشريحة أوسع من العملاء بمختلف فئاتهم، وسع KIB شبكة أجهزة السحب الآلي التابعة له على مستوى البلاد، حيث بلغ عددها 141 جهازا خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة بـ125 جهازا خلال الفترة ذاتها من عام 2025.

وخلال النصف الأول من هذا العام، سجلت شبكة أجهزة السحب الآلي لـKIB أعلى مستوى تاريخي في قيمة العمليات، حيث بلغت عمليات السحب النقدي 65 مليون دينار كويتي، وإيداعات إجمالية بلغت 23 مليون دينار، ويؤكد هذا الأداء القياسي الأهمية المتزايدة للبنية التحتية للخدمات الذاتية للبنك في تزويد العملاء بسبل وصول سهلة ومريحة لإنجاز عملياتهم المصرفية الأساسية في كل أنحاء الكويت.

واصل KIB تركيزه على تقديم الدعم والتجاوب السريع عبر مجموعة متنوعة من منصات التواصل. واستقبل مركز الاتصال في البنك نحو 152 ألف مكالمة خلال النصف الأول من العام، بمتوسط يبلغ نحو 25 ألف مكالمة شهريا. وبلغ إجمالي التفاعلات عبر الخدمة الصوتية المخصصة 15 ألف تفاعل، في حين بلغت مكالمات الڤيديو عبر أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM) نحو 13,5 ألف مكالمة، ما يعكس كفاءة هذه الخدمات وسرعتها.

مع alpha store بمناسبة موسم العودة إلى الجامعة

«التجاري» يقدم خصم 50٪ لحاملي بطاقات حساب الشباب YOU مسبقة الدفع

أعلن البنك التجاري الكويتي عن عرض حصري لحاملي بطاقات الشباب «YOU» مسبقة الدفع، بالتزامن مع موسم العودة إلى الجامعة، وذلك بالتعاون مع معرض «ألفا ستور» (alpha store)، حيث يستفيد حاملو البطاقات من خصم بنسبة 50٪ على جميع المنتجات المتوافرة في المعرض.

ويستمر العرض خلال الفترة من 30 أغسطس وحتى 5 سبتمبر 2026، في فرعي «ألفا ستور» الكائنين في منطقتي الشويخ والسالمية، ليتيح لحاملي بطاقات «YOU» الاستفادة من الخصم الحصري طوال فترة العرض.

ويشمل العرض مجموعة متنوعة من المنتجات التقنية التي تلبي احتياجات الطلبة مع انطلاق العام الجامعي الجديد، بما في ذلك أجهزة iPad، وأغطيتها ولوحات المفاتيح، إلى جانب إكسسوارات أبل مثل قلم Apple Pencil والشواحن، بالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر المحمولة والشواحن المتنقلة.

ويأتي هذا العرض في إطار حرص البنك على تقديم مزايا حصرية لحاملي بطاقاته، وتوفير خيارات ومنتجات تقنية تلبي احتياجاتهم مع بداية العام الجامعي الجديد، إلى جانب منحهم فرصة الاستفادة من أسعار مميزة على مجموعة متنوعة من المنتجات المتميزة.

ويدعو البنك الشباب والطلبة إلى الانضمام إلى باقة YOU والاستفادة من المزايا والخدمات التي توفرها، حيث يمكنهم فتح حساب YOU بسهولة عبر تطبيق البنك التجاري CBK Mobile، دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

3 عوامل لوصول «بيتكوين» إلى 126 ألف دولار!

وكالات: بعد أشهر من التذبذب والبيع، عادت «بيتكوين» بقوة إلى واجهة الأسواق خلال أغسطس، بعدما تجاوزت مستوى 80 ألف دولار، بالتزامن مع عودة مليارات الدولارات إلى صناديق الاستثمار المتداولة وزيادة شهية المستثمرين للمخاطرة، لتتحول الأنظار إلى سبتمبر وما إذا كان سيحمل موجة صعود جديدة تقود العملة المشفرة نحو قمتها التاريخية البالغة 126 ألف دولار. وبدأت موجة الصعود القوية في 19 أغسطس الجاري، بعد أسابيع من التداول قرب 63 إلى 65 ألف دولار، قبل أن تقفز «بيتكوين» بنحو 23٪ خلال الأسبوع المنتهي في 26 أغسطس وتتجاوز 80 ألف دولار، مسجلة أكبر مكسب أسبوعي لها منذ أكثر من 3 أعوام. وتزامنت القفزة مع تدفقات بلغت 1,92 مليار دولار إلى صناديق «بيتكوين» الفورية في الولايات المتحدة، وهي الأكبر خلال 10 أشهر، استحوذ صندوق تابع لـ «بلاك روك» وحده على نحو 1,3 مليار دولار منها، كما ساهمت عمليات تصفية الرهانات على هبوط العملة في تسريع الصعود، إذ جرت تصفية نحو 2,5 مليار دولار من المراكز الهبوطية على «بيتكوين» خلال 3 أيام.

وتتجه الأنظار الآن إلى 3 عوامل رئيسية قد تحدد مسار العملة خلال سبتمبر، أولها استمرار ضعف الدولار وتراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية، بما يدعم جاذبية الأصول عالية المخاطر، في وقت تترقب الأسواق مسار السياسة النقدية الأميركية وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي منتصف الشهر. أما العامل الثاني، فيتمثل في قانون «كلاريتي» الذي تنتظر سوق العملات المشفرة إقراره في الولايات المتحدة، باعتباره خطوة مهمة نحو وضع إطار تنظيمي أكثر وضوحا للأصول الرقمية، بما قد يقلل حالة عدم اليقين ويشجع المزيد من المؤسسات المالية على توسيع تعاملاتها في القطاع.

ويتمثل العامل الثالث في قدرة صناديق «بيتكوين» الفورية على مواصلة جذب الأموال. فإذا استمرت التدفقات خلال سبتمبر، بالتزامن مع ضعف الدولار وانخفاض عوائد السندات وتقدم قانون «كلاريتي»، فقد تحصل العملة على دفعة قوية لمواصلة الصعود. كما أن اجتماع هذه العوامل الثلاثة قد يقود إلى قفزة كبيرة في «بيتكوين»، وربما تجاوز مستوى 126 ألف دولار، وفقا لتوقعات «بلومبيرغ».

لكن الطريق لن يكون بلا مطبات، إذ قد تواجه العملة موجة جني أرباح بعد صعودها القوي، إلى جانب مخاطر ارتفاع الدولار وعوائد السندات أو تباطؤ تدفقات الصناديق. وأشارت قراءات مؤشر القوة النسبية لعدد من العملات المشفرة الرئيسية إلى بلوغ مستويات تشبع شرائي، ما يعزز احتمالات حدوث فترة من التماسك على المدى القريب.

النفط دون 90 دولاراً.. والأسواق تترقب اتفاق «هرمز»

وكالات: أنهت أسعار النفط تعاملات الأسبوع الماضي على انخفاض، وسجلت خسائر أسبوعية، في ظل تقييم المتعاملين مؤشرات بشأن سياسة مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي لمكافحة التضخم، إلى جانب التكهنات بشأن اتفاق محتمل لاستئناف حركة الملاحة الطبيعية عبر مضيق هرمز.

وأغلقت العقود الآجلة لخام برنت عند 89,31 دولارا للبرميل، بانخفاض 39 سنتا أو 0,43٪، فيما أنهى خام غرب تكساس الوسيط الأميركي التعاملات عند 83,40 دولارا للبرميل، متراجعا 13 سنتا أو 0,16٪.

وخلال الأسبوع، انخفض برنت بأكثر من 5٪، فيما تراجع الخام الأميركي بأكثر من 4٪. ويراقب المتعاملون تعافي تدفقات النفط عبر المضيق، الذي كان يمر عبره 20٪ من إنتاج النفط العالمي قبل اندلاع الحرب، فيما لاتزال حركة التدفقات مضطربة. وأظهرت بيانات شحن أولية أن 7 سفن تجارية عبرت المضيق الخميس، انخفاضا من 17 سفينة في اليوم السابق، ودون المتوسط اليومي البالغ 15 سفينة خلال عشرة أيام. ويكثف الوسطاء جهودهم لإعادة فتح مضيق هرمز، حيث وافقت طهران على وضع قائمة بشروط لاستئناف حركة الملاحة الطبيعية، بعد ضغوط من مبعوث قطري لاحترام حرية الملاحة.

وأشارت تقديرات «غولدمان ساكس» إلى أن صادرات الخليج من النفط خلال الفترة الماضية تراوحت بين 15 و16 مليون برميل يوميا، بانخفاض يتراوح بين 7 و8 ملايين برميل يوميا عن مستويات ما قبل الحرب، لكنها تزيد بنحو 5 إلى 6 ملايين برميل يوميا عن أدنى مستوى مسجل في مارس.

563,1 مليون دينار صادرات وطنية إلى دول الخليج

المنتج الكويتي يعبر الحدود.. صادرات بمليار دينار في 6 أشهر

طارق عرابي

واصلت المنتجات الوطنية الكويتية تعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية خلال النصف الأول من 2026، مدفوعة بتنوع قاعدة المنتجات والأسواق المستوردة، إذ أظهرت الأرقام الرسمية الصادرة عن إدارة العلاقات الدولية بوزارة التجارة والصناعة أن إجمالي عدد شهادات المنشأ الكويتية غير النفطية الصادرة إلى مختلف دول العالم بلغ نحو 9768 شهادة، بقيمة إجمالية بلغت نحو 1,040 مليار دينار. واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على النصيب الأكبر من حيث عدد شهادات المنشأ الصادرة خلال الفترة، بما يعكس الثقل الذي تمثله الأسواق الخليجية في حركة الصادرات الكويتية غير النفطية، إذ بلغ عدد الشهادات الموجهة إلى دول المجلس 8523 شهادة، بقيمة إجمالية بلغت 563,1 مليون دينار. وجاءت دول القارة الأوروبية في المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات الكويتية غير النفطية، رغم محدودية عدد شهادات المنشأ الصادرة إليها، إذ سجلت 45 شهادة فقط بقيمة إجمالية بلغت 440,9 مليون دينار، ما يعكس ارتفاع متوسط قيمة الشهادة الواحدة مقارنة ببقية الأسواق.

وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد الشهادات، جاءت الصادرات المتجهة إلى الدول العربية والإسلامية، بإجمالي 1164 شهادة منشأ، بلغت قيمتها الإجمالية 57,5 مليون دينار خلال النصف الأول من العام.

أما الصادرات المتجهة إلى دول القارتين الأميركيتين، فسجلت 16 شهادة منشأ بقيمة إجمالية بلغت 547,2 ألف دينار، فيما بلغ عدد شهادات المنشأ الصادرة إلى دول القارة الآسيوية وأستراليا 15 شهادة بقيمة إجمالية قدرها 1,2 مليون دينار.

وعلى صعيد القارة الأفريقية، سجلت الصادرات الكويتية 5 شهادات منشأ فقط خلال شهري يناير وفبراير، بقيمة إجمالية بلغت 20,2 مليون دينار، قبل أن تتوقف الصادرات إلى القارة اعتبارا من مطلع مارس وحتى نهاية يونيو الماضي، في ظل ظروف الحرب وما أعقبها من إغلاق مضيق هرمز.

وتعكس خريطة شهادات المنشأ اتساع النطاق الجغرافي لوصول المنتجات الكويتية غير النفطية إلى الأسواق الخارجية، بدءا من دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية، مرورا بالأسواق الأوروبية والأفريقية، وصولا إلى دول آسيا وأستراليا والقارتين الأميركتين. كما تتسم الصادرات الوطنية بتنوع المنتجات التي تصنعها المصانع الكويتية وتوجهها إلى الأسواق الخارجية، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الغازات السائلة، والمواد الغذائية، والبولي إيثيلين، والمذيبات العضوية، وعلب الكرتون الفارغة، والمذيب الأبيض، والزيوت المكررة، وسوائل الزيوت المعدنية، والأوكسجين الطبي، ومنتجات الألبان، والقناني الزجاجية الفارغة، والقضبان النحاسية.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي